

مخيم اليرموك: معاناة ودمار وأزمة مستعصية

إعداد مصطفى الهرش



في 21 حزيران/ يوليو 2014، تمّ التوصل إلى اتفاق جديد لحل أزمة مخيم اليرموك المستعصية، تميّز، عن غيره من الاتفاقات السابقة التي أخفقت عند التطبيق، في كونه قد وُقِع هذه المرة بين الدولة السورية، ممثلة بأحد رؤساء الأجهزة الأمنية، وبين ممثلي المجموعات المسلحة داخل مخيم اليرموك.

فهل سيُكتب النجاح لهذا الاتفاق، بحيث يكون فاتحة لوقف الصراع المسلح الدائر داخل المخيم، وضمان عودة النازحين الفلسطينيين إليه، وإعادة تجهيز البنى التحتية وتأمين الخدمات الأساسية فيه؟

هذا ما ستجيب عنه الأيام والأسابيع القادمة.

ولكن كيف تفجرت أزمة هذا المخيم، التي تسببت في تدمير أجزاء واسعة منه، وتشريد قسم كبير من سكانه، وجعل من تبقى من المقيمين فيه يعانون من الجوع والحرمان... هذا ما سنحاول إيضاحه في التقرير التالي.

اللاجئون الفلسطينيون والأزمة السورية

استقبلت سورية، بعد نكبة فلسطين، نحو 90 ألف لاجئ فلسطيني، توزعوا داخل المدن والمحافظات السورية على 15 مخيماً وتجمعاً فلسطينياً، استقر معظمهم في مدينة دمشق التي ضمت سبعة مخيمات، إضافة إلى تجمع سكاني صغير هو تجمع الحسينية. وتشير المعطيات المستقاة من وكالة الأونروا ومن الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين في سورية إلى أن 29% فقط من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون داخل أحياء المدن السورية، بينما تقيم النسبة الأكبر، 71%، داخل المخيمات، بما في ذلك مخيم اليرموك الواقع جنوب مدينة دمشق،

والذي يمثل أكبر تجمع فلسطيني في الشتات ، ويضم بحدود 160000 لاجئ فلسطيني، علماً بأن هذا المخيم أصبح، منذ سنوات، جزءاً إدارياً تابعاً لمحافظة دمشق.

لقد اتخذ الفلسطينيون في سورية موقفاً مبدئياً، منذ بداية الحراك الشعبي في شهر آذار/مارس 2011، يقوم على تبني الحياد، باعتبار الصراع شأنًا داخلياً يخص الشعب السوري، الذي وقف مع اللاجئين الفلسطينيين في سورية موقفاً داعماً لقضيتهم الوطنية، ووفر لهم كل وسائل العيش الكريم بمنحهم جميع الحقوق المدنية والاجتماعية التي يتمتع بها المواطنون السوريون أنفسهم.

وقد حافظ الفلسطينيون، وتنظيماتهم الوطنية، على موقف الحياد، ودعموا مبدأ الحوار الوطني كسبيل وحيد لحل الأزمة السورية، حتى بعد أن تحول الصراع في سورية من حراك شعبي سلمي إلى صراع مسلح دام، راحت تتدخل فيه قوى دولية وإقليمية وعربية عديدة. وكان موقف الفلسطينيين في سورية هذا منسجماً مع الموقف الرسمي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية الأحداث المؤلمة في هذا البلد.

بيد أنه مع تطور الأحداث وتصاعدها، بدأت تظهر في بعض الأوساط الشبابية الفلسطينية مواقف مغايرة لهذا الموقف الرسمي الفلسطيني القائم على الحياد. فمن جهة، صار بعض الشباب الفلسطيني ينخرط في صفوف المعارضة، من خلال التنسيقيات أو حتى عبر المجموعات المسلحة، بينما راح آخرون يعلنون مواقف مؤيدة لسياسة النظام، ويعتبرون أن ما يجري ما هو سوى مؤامرة تستهدف دور سورية الوطني والداعم للمقاومة في المنطقة.

بيد أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بقيت على موقفها بتحبيد المخيمات الفلسطينية، وعدم الانزلاق في أتون الصراع، وحاولت في إطار "لقاء الفصائل الـ 14"، الذي يجمعها مع فصائل "التحالف الوطني الفلسطيني"، أن يحظى هذا الموقف بإجماع فلسطيني عام. كما لعبت دوراً مهماً على المستوى الإنساني والإغاثي، سواء في أوساط الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية الأخرى، أو في أوساط المهجرين السوريين من المناطق المجاورة للمخيمات. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن المخيمات الفلسطينية، من حلب شمالاً مروراً باللاذقية وحمص وحماة وصولاً إلى مخيمات دمشق وريفها، ولا سيما اليرموك وخان الشيوخ وجرمانا ودنون، قد شكّلت على مدار ما يقرب من العام ونصف العام، مراكز إيواء للمهجرين السوريين، الذين تجاوزت أعدادهم 200 ألف، وقام على رعايتهم المئات من الشباب المتطوعين. وهو ما كان محط تقدير من المهجرين، ومن طرفي الصراع، سواء الدولة ومؤسساتها أو المعارضة بمختلف تلاوينها.

مسلحو المعارضة يحتلون مخيم اليرموك

بدأت الأحداث في المخيمات، وخصوصاً في مخيم اليرموك، تتخذ منحى مختلفاً، عندما سيطرت مجموعات المعارضة المسلحة على المناطق المجاورة لهذا المخيم، في الحجر الأسود والتضامن ويدا، وراح عناصرها يهاجمون مراكز الدولة في المخيم (مخفر شرطة اليرموك - مخفر شرطة التضامن - البلدية)، الأمر الذي ألحق بها دماراً كبيراً. ومنذ صيف العام 2012، بدأت تظهر حالة من الفراغ الأمني، تخللها العديد من عمليات الخطف والاعتقال والقتل أو الاغتيال. وبات المخيم مهدداً إلى حد كبير، وتعاضمت مخاوف سكانه على حياتهم ومنازلهم وأرزاقهم.

وترافقت هذه المخاوف مع الحديث عن وجود مسلحين وخلايا نائمة من مجموعات المعارضة داخل المخيم، الأمر الذي دفع بعض الفصائل الفلسطينية، المنضوية في إطار "التحالف الوطني الفلسطيني"، إلى تسليح المئات من الشباب الفلسطيني، وإقامة حواجز على مداخل المخيم، من جهة الحجر الأسود، ومن جهة يلدا والتضامن. وقد نتج عن هذا التطور توترات واشتباكات شبه يومية مع المسلحين في مناطق الجوار، وتزايدت عمليات الخطف والخطف المضاد، الأمر الذي دفع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى إرسال رسائل إلى أطراف الصراع، تحذر فيها من مغبة اقتحام المخيم وتحويله إلى ساحة من ساحات هذا الصراع .

وقد حدث فعلاً ما توقعته فصائل منظمة التحرير. ففي منتصف كانون الأول/ديسمبر 2012 ليلاً، وصل خبر من مصدر من داخل مجموعات المعارضة المسلحة مفاده أن هذه المجموعات اتخذت قراراً باقتحام المخيم وحددت ساعة الصفر لذلك، التي لن تتعدى ساعات معدودة؛ الأمر الذي دعا فصائل منظمة التحرير إلى عقد اجتماع عاجل وطارئ لتدارس الأمر واتخاذ ما يلزم من إجراءات. وقد تقرر في ذلك الاجتماع إرسال وفد منها للقاء قادة المجموعات المسلحة وثنيتهم عن اقتحام المخيم. ولكن هؤلاء القادة، بعد طول نقاش معهم، رفضوا الاستجابة لهذا المطلب، وأكدوا أن قرار الاقتحام قد اتخذ ولا تراجع عنه، وأنهم غير معنيين بالنتائج التي ستترتب على اقتحام المخيم، من قتل ودمار وتهجير، باعتبار ذلك "ضريبة الجهاد"، وأن المخيم هو جزء من الأرض السورية وتسكنه غالبية من السوريين، وأن السيطرة عليه تضمن خاضرتهم المهتدة من اللجان والأجهزة الموالية والتابعة للدولة، وأن من واجب الفلسطينيين "أن يقفوا إلى جانبهم، لأن اليوم سورية، وغداً فلسطين والقدس"، كما زعموا .

في اليوم التالي، نجح مسلحو المعارضة في احتلال المخيم دون قتال وبطريقة سهلة، وبدأوا باقتحام البيوت واعتقال المطلوبين لديهم، بتهمة انتمائهم إلى اللجان الشعبية المسلحة أو تعاونهم مع الأجهزة السورية. وبالترافق مع دخولهم إلى المخيم، قامت طائرة ميغ بقصف موقعين في المخيم، الأمر الذي أدى إلى سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، وإنزال دمار كبير بالأبنية المجاورة، وقامت وحدات من الجيش السوري بفرض حصار شامل على المخيم .

وقد تسببت هذه الأحداث كلها في نزوح جماعي لعشرات الآلاف من الفلسطينيين، وظهر وكأن مشهد النكبة راح يتكرر بطريقة أكثر مأساوية. وصارت الأوساط الفلسطينية في سورية تتخوف من أن يكون وراء زج الفلسطينيين في أتون الصراع السوري مخطط يرمي إلى استغلال ما يجري في سورية لدفع الفلسطينيين إلى المزيد من اليأس وإلى ترك مخيماتهم والتشتت، من جديد، في المنافي، بغية النيل من قضية اللاجئين وحق العودة، ولا سيما أن الأمر لم يقتصر على مخيم اليرموك بل تعداه إلى مخيمات فلسطينية أخرى، مثل خان الشيخ وسبينة والست زينب والحسينية، وقبل ذلك درعا وحندرات في حلب واللاذقية.

البحث عن حل وإقرار مبادرة "الإجماع الوطني"

بعد فترة على وقوع هذه الأحداث، كلفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في رام الله وفداً برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة زكريا الأغا، بالسفر إلى سورية والسعي لإيجاد حل لمشكلة مخيم اليرموك. وقد قام هذا الوفد بعدة زيارات إلى العاصمة السورية. وفي 6 آب/أغسطس 2013، وبحضور هذا الوفد، توصلت الفصائل الفلسطينية الـ 14 الناشطة في سورية إلى مبادرة جماعية لإنهاء الأزمة في كل المخيمات الفلسطينية، أكدت ضرورة "عدم الزج بالفلسطينيين والمخيمات

الفلسطينية"، في الصراع الدائر في سورية، و الحفاظ على المخيمات "بيئة آمنة تحتضن سكانها من فلسطينيين وسوريين خالية من السلاح والمسلحين"، والمحافظة "على الجهد الكفاحي الفلسطيني متجهاً نحو فلسطين والقدس وفي مواجهة عدونا الرئيس المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي".

وأخيراً، وبعد جهود حثيثة، تمّ، في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد في 2014/2/9، انسحاب مجموعات المسلحين الغرباء ("جبهة النصرة" و"ابن تيمية") من القواطع الرئيسية للمخيم إلى خارج حدوده الإدارية، وأعيد رفع الأعلام الفلسطينية لترفرف من جديد، إيذاناً ببدء التنفيذ العملي لمبادرة الإجماع الوطني الفلسطيني، بما يضمن ضخ الحياة من جديد في المخيم والعودة به إلى ما كان عليه قبل اجتياحه، وإعادة عشرات الآلاف من المهجرين الفلسطينيين إلى بيوتهم. وفي 2014/2/13، أي بعد أيام قليلة من خروج المسلحين الغرباء من المخيم، أصدر أهالي مخيم اليرموك بياناً جاء فيه:

"نحن أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم اليرموك - محاصرين بشكل كامل منذ ما يقارب 7 أشهر، ومهجّرين منذ 13 شهراً - عانينا خلال هذه الفترة ما عانينا من جوع وقهر وتهجير، فما من بيت لم يتضرر وما من عائلة لم تودع شهيداً أو تعايش جريحاً أو يضيئها فراق مفقود أو معتقل. بعد أخذ ورد ونقاش طويل، ارتأينا أن نقدم للمعنيين في الشأن الفلسطيني من فصائل وهيئات ومؤسسات ورؤيتنا، بل ونطالبهم بالوقوف مع أبناء شعبهم والانسجام مع مطالبهم ليعود المخيم عنوان عودة ومقاومة وتحرير وجسر عبور للقدس، لا لأي مكان آخر".

عودة المسلحين إلى المخيم وتعثر تنفيذ المبادرة

لم تمض سوى أسابيع قليلة حتى عادت مجموعات المعارضة المسلحة إلى اجتياح المخيم واستباحته وطرد القوة الفلسطينية المشتركة منه، الأمر الذي أعاد الأمور إلى نقطة الصفر وأدى إلى تعثر تنفيذ المبادرة. ويعود هذا التعثر إلى سببين رئيسيين: أولاً، خصوصية موقع مخيم اليرموك



الجغرافي، الذي تحيط به مناطق تشكل ساحات رئيسية للصراع العسكري الدائر بين الجيش السوري ومجموعات المعارضة في جنوب مدينة دمشق؛ وثانياً، فشل مؤتمر جنيف 2 في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وما رافق ذلك من حديث عن تنظيم حملة عسكرية على دمشق، انطلاقاً من حدود سورية مع الأردن.

الطول المقترحة

خلال الاجتماعات المتوالية للفصائل الفلسطينية الـ 14، التي أعقبت عودة المسلحين إلى المخيم، برزت وجهتها نظر بخصوص طبيعة الحل المنشود:
الأولى: اللجوء إلى الحل العسكري واستخدام القوة من أجل طرد المسلحين واستعادة المخيم، وتبنتها فصائل "التحالف الوطني الفلسطيني".

الثانية : التمسك بالمبادرة الفلسطينية، مبادرة "الاجماع الوطني الفلسطيني"، ورفض الحل العسكري حرصاً على سلامة المدنيين وحقناً لدماء الأبرياء، وتبنتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أيدّ وفد منظمة التحرير الفلسطينية، الذي زار دمشق برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة أحمد مجدلاي، وجهة النظر الثانية هذه، وتمّ التوافق، من جديد، على الاستمرار في التمسك بالمبادرة الفلسطينية باعتبارها لا تزال تشكل أرضية مناسبة للحل، كما تمّ التوافق على تشكيل لجنة خماسية للتفاوض مع المسلحين داخل المخيم. وخلال المفاوضات التي جرت بين وفد التفاوض الفلسطيني والمسلحين داخل المخيم، تحقق تقدم طفيف على الصعيد الإنساني، إذ تمّ الاتفاق على الاستمرار في توزيع المواد الغذائية وإخراج الحالات المرضية الصعبة من المخيم، كما تم تنفيذ حملة تطعيم للأطفال، بالاشتراك مع الهلال الأحمر السوري وبدعم من وزارة الصحة السورية.



بيد أن المسلحين، وبخاصة من "جبهة النصرة" ومن "الجبهة الإسلامية"، وضعوا، خلال التفاوض معهم، شروطاً عديدة لانسحابهم من المخيم، واستمروا في انتهاج سياسة المماطلة والتسويف، محاولين، كما بدا، الرهان على الوقت، أو على فتح قنوات جديدة للتفاوض مع الدولة مباشرة، تمكّنها ربما من تحسين شروط خروجها من المخيم، وإظهارها بموقف "المفاوض النذ" وليس "المفاوض المستسلم الرافع للراية البيضاء". وهكذا، تتواصل مأساة مخيم اليرموك، وتستمر معاناة سكانه، من مقيمين ومهجّرين، حتى

هذه اللحظة، لا سيما وأن المجموعات المسلحة داخل المخيم تواصل قيامها بخرق الهدنة بشكل متكرر، وكان آخرها يوم الثلاثاء في 2014/5/13، حيث تم إطلاق النار على فرق الإغاثة، وأمام أعين آلاف المدنيين، ما أدى إلى سقوط شهيدين وجرح آخر من الذين يعملون على خدمة الناس لإغاثتهم، وإلى توقف عملية تقديم المساعدات.

استخلاصات ونتائج

إذا حاولنا تقويم المرحلة السابقة، يمكننا استخلاص النتائج التالية:
أولاً: من الواضح أن هناك من لا يرغب في حل مشكلة مخيم اليرموك، بل يسعى إلى إطالة أمد هذه الأزمة، ويجد مصلحته في استمرارها.
ثانياً: إن عودة مسلحي المعارضة، انطلاقاً من المناطق المحيطة بالمخيم، إلى اجتياح المخيم خلال وقت قصير، يدل على العجز عن تنفيذ أي حل نهائي لأزمة مخيم اليرموك، طالما بقيت المناطق المحيطة به مشتتة وساحة للصراع المسلح.
ثالثاً: أثمرت الزيارات المتكررة لوفد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى دمشق في التخفيف من معاناة شعبنا الفلسطيني في سورية عموماً وفي مخيم اليرموك خصوصاً، حيث تم إدخال حوالي 17000 سلة غذائية إلى المخيم، إضافة إلى إخراج حوالي 4000 من المرضى والحالات الصعبة والطلبة.

رابعاً: لم يحرز تقدم جدي حتى الآن في موضوع المعتقلين الفلسطينيين، علماً بأن قضيتهم كانت من النقاط الرئيسية الثابتة على جدول أعمال وفد منظمة التحرير الفلسطينية في محادثاته مع الجهات السورية المعنية، التي وعدت بحل قضيتهم وتسوية أوضاعهم، بعد تصنيفهم في ثلاث فئات: أصحاب الجنايات والإجرام، مثل السرقة والمخدرات وغيرها، وهؤلاء سوف ينالون جزاءهم بعد عرضهم على القضاء؛ المتورطون في حمل السلاح، وهؤلاء سوف يتم التعامل معهم كالسوريين والقضاء هو الذي يبيت بأوضاعهم؛ النشطاء الإعلاميون لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهؤلاء سوف تتم تسوية أوضاعهم قريباً. أما من لا يدخل ضمن هذه التصنيفات، فسيتم إطلاق سراحه فوراً، وهذا ما حدث بالفعل مع عدد منهم.

خامساً: هناك قضية ملحة وعاجلة تتعلق بأوضاع المخيمات الفلسطينية، التي تحررت من سيطرة المسلحين، مثل الحسينية وسبينة وحجيرة، وعادت لتصبح، منذ أكثر من ستة أشهر، تحت سيطرة الدولة، ولكن دون أن يسمح لسكانها بعد بالعودة إلى بيوتهم، علماً بأن المسؤولين وعدوا بأنهم سوف يسمحون لسكانها بالعودة في القريب العاجل.

سادساً: تضم سورية أكثر من 500000 لاجئ فلسطيني، باستثناء الذين قدموا من العراق وقطاع غزة والضفة الغربية، منذ السبعينات. وتتخوف الأوساط الوطنية الفلسطينية في سورية من أن يكون هناك لدى أعداء القضية الفلسطينية توجه لاستغلال الصراع الدائر في سورية من أجل الضغط على اللاجئين الفلسطينيين ودفعهم للهجرة واستيعابهم في بعض الدول الغربية، مقابل تنازلهم عن حق العودة.

والواقع، أن هذه الأزمة قد تسببت في تدمير مخيمات بكاملها، مثل مخيم اليرموك ومخيم العائدين في درعا، وكذلك مخيم سبينة وتجمع الحسينية ومخيم خان الشيخ، ودفعت نسبة كبيرة من فلسطينيي سورية إلى ترك منازلها ومخيماتها، والنزوح داخل سورية وخارجها. فقد شهدت مخيمات اليرموك، وسبينة، والسيدة زينب، والحسينية، ودرعا، حركة نزوح جماعي. بينما شهدت

مخيمات خان الشيخ، والنيرب، وحندرات، حركة نزوح جزئي. كما أن هناك الآلاف من الفلسطينيين الذين هجروا مناطق سكناهم في المدن والضواحي والبلدات (حلب - درعا البلد - دوما - حرستا - جوبر - شبعاء - داريا - المعصمية - المزيريب). وقد انتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى لبنان والأردن، كما هاجر بعضهم إلى ليبيا ومصر وتركيا وأربيل في شمال العراق، ولقي العشرات منهم مصرعهم في قوارب الموت التي غرقت في مياه البحر الأبيض المتوسط، لدى توجيههم إلى بعض الدول الأوروبية.